# الأرض الفلسطينية المحتلة: الأثر الإنساني لتقليص حرية الوصول بين غزة ومصر

تقرير الوضع (حتى 23 أيلول/سبتمبر 2013، الساعة الثامنة صباحاً)

أصدر هذا التقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالتعاون مع منظمات العمل الإنساني الشريكة

## القضايا الرئيسية

- أصبح اقتصاد غزة يعتمد على تجارة الأنفاق غير القانونية وهي تجارة قوامها التهريب الذي يجري أسفل الحدود ما بين مصر وغزة، وأصبح سكانها يعتمدون على معبر رفح الذي تسيطر عيه مصر حيث أصبح نقطة عبور السكان الرئيسية للعالم الخارجي، ويعود ذلك بصورة كبيرة إلى القيود التي تفرضها إسرائيل منذ زمن على تنقل الأشخاص والبضائع من قطاع غزة وإليها من خلال المعابر الرسمية التي تسيطر عليها.

- وتضمنت الإجراءات التي اتخذت في الآونة الأخيرة لمواجهة الأنشطة غير القانونية وحالة انعدام الأمن في سيناء فرض قيود صارمة على تنقل الأشخاص عبر معبر رفح مع قطاع غزة وإغلاق أنفاق التهريب الواقعة أسفل الحدود بين مصر وغزة. وفي المقابل لم تُطبق سوى تسهيلات محدودة على القيود المتواصلة المفروضة على المعابر الرسمية مع إسرائيل. ونتيجة لذلك، تدهور الوضع الإنساني الهش أصلا في قطاع غزة.

- لم يعبر في المتوسط سوى أقل من 398 شخصاً يومياً عبر معبر رفح في الاتجاهين منذ مطلع تموز/يوليو 2013، أي ما يقرب من 29 بالمائة من عدد الاشخاص الذين عبروا يومياً في النصف الأول من عام 2013 (1,353).

- يُعتقد أن أقل من عشرة أنفاق ما زالت تعمل بعد أن كان ما يقرب من 300 نفق تعمل قبل تموز/يوليو، وكانت هذه الشبكة الرئيسية لتزويد مواد البناء والوقود.

- اضطرت محطة توليد كهرباء غزة إلى خفض قدرتها الإنتاجية وربما تغلق عملياتها كليا إذا لم يتمّ تزويدها بكميات وقود كافية بصورة طارئة.

- يؤثر نقص الوقود وفترات انقطاع الكهرباء المتزايدة على تقديم الخدمات الأساسية ويؤدي إلى نقص مواد البناء وتعطيل أعمال الصيانة والترميم للبنى التحتية للخدمات الحيوية. ويعيق تقييد وصول الأشخاص عبر معبر رفح أيضا القدرة على الوصول إلى الخدمات الصحية التخصصية في الخارج.

- تأكد في 17 أيلول/سبتمبر أنّ الحكومة الإسرائيلية ستسمح بدخول 50 حمولة شاحنة يوميا تحمل مواد البناء إلى القطاع الخاص في غزة عبر معبر كيرم شالوم، إضافة إلى 20 حمولة شاحنة يُسمح بدخولها منذ كانون الأول/ديسمبر 2012. وبدأت هذه الواردات في الوصول في 22 أيلول/سبتمبر.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 1,700,000<br>شخص متضررين في قطاع غزة (تقريباً) | 71%<br>انخفاض في عدد المسافرين عبر معبر رفح يوميا، بعد أن كان العدد 1,400 تقريباً | 10<br>من أنفاق التهريب غير القانونية ما زالت تعمل بشكل جزئي | 12ساعة<br>انقطاع للكهرباء يومياً | 1,000,000<br>شخص تضرروا جراء انعدام الأمن الغذائي (تقريباً) | 250<br>متوسط عدد الأشخاص الذي خرجوا عبر معبر إيريز يوميا (تقريباً) حيث ارتفع العدد بعد أن كان 199 شخصا |

## نظرة عامة على الوضع

- أغلقت السلطات المصرية منذ مطلع حزيران/يونيو بصورة متقطعة معبر رفح، وهو بوابة غزة الرئيسية للعالم الخارجي. وجرى تقليص ساعات العمل في المعبر، عندما يفتح، إلى أربع ساعات يومياً، وستة أيام في الأسبوع، من تسع ساعات يومياً وسبعة أيام في الاسبوع. ولم يُسمح بالعبور سوى للمسافرين الحاصلين على تصاريح بالعبور، بما في ذلك الرعايا الأجانب والأشخاص الذين يحملون تأشيرات سفر، والمرضى الذي تمّ تحويلهم رسمياً لتلقي العلاج في الخارج. نتيجة لذلك، لا تستطيع الغالبية العظمى من سكان غزة الذي لا ينتمون إلى هذه الفئات العبور. وفي المتوسط، لم يعبر سوى أقل من 400 شخص يومياً في الاتجاهين منذ تموز/يوليو 2013، أي ما يقرب من 29 بالمائة من عدد الأشخاص الذي عبروا خلال النصف الأول من عام 2013. وأغلق المعبر في 11 أيلول/سبتمبر

بعد أن فتح بصورة مؤقتة لعبور فئات المسافرين المذكورة أعلاه، وأعيد إغلاق المعبر مجددا في 20 أيلول/سبتمبر ولم يتمكن من العبور في الفترة التي كان فيها المعبر مفتوحا جزئيا سوى 600 شخص تقريبا من غزة إلى مصر.

- طرأ ارتفاع على عدد الأشخاص الذي سمح لهم بالخروج من غزة عبر معبر إيريز مع إسرائيل خلال الأشهر القليلة الماضية. وعبر في الفترة ما بين أول تموز/يوليو و19 أيلول/سبتمبر ما متوسطه 252 شخصاً عبر معبر إيريز إلى إسرائيل يومياً وهو ارتفاع بمعدل 27 بالمائة عن المعدل اليومي (199) خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2013. بالرغم من ذلك لم يعوض هذا الارتفاع النقص الجذري العام في عبور المسافرين عبر معبر رفح وهو يمثل أقل من واحد بالمائة من عدد الأشخاص الذي كانوا يعبرون يوميا عبر معبر إيريز قبل أيلول/سبتمبر 2000. ولا يزال جميع سكان غزة تقريباً غير مؤهلين للعبور عبر معبر إيريز.

- أغلقت معظم الأنفاق غير القانونية الواقعة أسفل الحدود ما بين مصر وغزة. وحتى 21 أيلول/سبتمبر، يقدر أن 10 أنفاق فقط يعتقد أنها ما زالت تعمل بعد أن كان هنالك 300 نفق قبل تموز/يوليو. وتستخدم الأنفاق لنقل مواد البناء التي يحظر دخولها عبر المعابر الإسرائيلية، والوقود المصري الأرخص سعراً (بسبب دعم الحكومة) من الوقود الذي يشترى من إسرائيل. وبالتالي، أصبحت غزة تعتمد على الوقود الذي يهرب عبر الأنفاق من مصر لتشغيل المدارس والمستشفيات ومرافق المياه والصرف الصحي ولتشغيل محطة كهرباء غزة.

- يتوفر الوقود من إسرائيل ولكن سعره حالياً يبلغ ضعف سعر الوقود الذي يهرب عبر الأنفاق (7.1 شيقل/لتر مقابل 3.2 شيقل/لتر) بصورة عامة، وبسعر أرخص لمحطة توليد الكهرباء التي لا تدفع ضرائب تفرضها سلطات غزة (3.86 شيقل/لتر من إسرائيل مقابل 1.8 شيقل/لتر من مصر) وبالتالي فإن العائلات ومقدمو الخدمات لا يمكنهم تحمل تكاليف الوقود الإسرائيلي.

- استمرت إمدادات الكهرباء في قطاع غزة بصورة متسقة أقل من المطلوب خلال السنوات القليلة الماضية– 210 ميجاوات مقابل 350 ميجاوات. وتقدم محطة كهرباء غزة 60 ميجاوات في حين أن خطوط تزويد الكهرباء من إسرائيل تقدم 120 ميجاوات ومصر تزود 30 ميجاوات.

- في 9 أيلول/سبتمبر، أخطرت سلطة الطاقة الفلسطينية في قطاع غزة، منظمات مجتمع العمل الإنساني بقرب إغلاق عمل محطة توليد كهرباء غزة بسبب نقط الوقود. ومنذ ذلك الوقت حصلت المحطة على كميات بسيطة عبر مصر، بصورة غير منتظمة، مما سمح لها بمواصلة العمل بصورة محدودة: منذ بداية أيلول/سبتمبر، حصلت المحطة على متوسط يومي بلغ 180,000 لتر (مقابل 400,000 لتر يومياً قبل الوضع الحالي)، مما أتاح لها تشغيل محركين من محركاتها. وازداد عدد ساعات انقطاع الكهرباء إلى 12 ساعة يومياً في معظم المناطق وحتى 16 ساعة يومياً في مناطق أخرى. وأصبح خطر إغلاق المحطة كلياً في الأيام التالية وشيكاً. وهنالك أيضاً تقارير تشير إلى انخفاض كبير في جهد إمدادات الكهرباء المصرية لقطاع غزة بسبب الأوضاع الأمنية الحالية وانقطاع خطوط الكهرباء في مصر.

- وأدى إغلاق الأنفاق كذلك إلى انخفاض جذري في تهريب مواد البناء: أي من 100 طن من مواد البناء (معظمها من الإسمنت) دخلت يوميا خلال الأسبوع الأخير، مقارنة بمتوسط يومي بلغ 7,500 طن (ما يقرب من 214 حمولة شاحنة) في حزيران/يونيو 2013 وفق اتحاد الصناعات الفلسطيني. وأدى الانخفاض الأخير إلى ارتفاع أسعار مواد البناء إذا ارتفع سعر الإسمنت بمعدل يزيد عن الضعف.

- تأكد في 17 أيلول/سبتمبر أنّ الحكومة الإسرائيلية ستسمح بدخول 50 حمولة شاحنة يومياً تحمل مواد البناء إلى القطاع الخاص في غزة عبر معبركرم أبو سالم / كيرم شالوم، إضافة إلى 20 حمولة شاحنة يُسمح بدخولها منذ كانون الأول/ديسمبر 2012. وبدأت هذه الواردات في الوصول في 22 أيلول/سبتمبر، إذ دخلت 70 حمولة شاحنة (ما يقرب من 2,800 طن) من مواد البناء تتضمن 40 حمولة شاحنة من الحصى، و20 من الأسمنت، و10 من قضبان الحديد. وتقدر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة أنّ قطاع غزة يحتاج إلى 6,000 طن من الحصى و4,000 طن من الاسمنت، و1,500 طن من قضبان الحديد يومياً.

- بالإشارة إلى أنّ حصة قطاع البناء مثلت 80 بالمائة من النمو الاقتصادي في قطاع غزة خلال الربع الأول من عام 2013 وأنّ معظم مواد البناء تمّ تهريبها إلى قطاع غزة عبر الأنفاق من مصر، حذر البنك الدولي من أنّه "من المتوقع أنّ تؤدي الإجراءات التي نفذتها السلطات المصرية في الآونة الأخيرة لخفض أنشطة الأنفاق إلى انخفاض كبير في النمو في غزة وخصوصاً بسبب الدور المهم لهذا القطاع في نمو الاقتصاد خلال السنوات القليلة الماضية".

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة

# الأنفاق في رفح

أيلول/سبتمبر 2013

## سعر طن واحد من الإسمنت المهرب عبر الأنفاق

(بالشيقل)

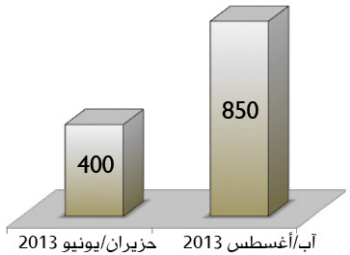


## سعر لتر واحد من الوقود حسب المصدر

(بالشيقل)

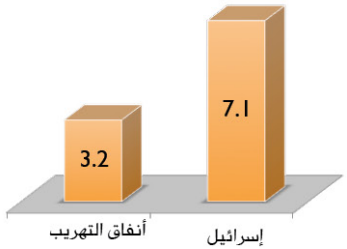

أشخاص يصطفون لشراء الوقود في غزة

منطقة الأنفاق في رفح أيلول/سبتمبر 2013

## المياه والصرف الصحي والنظافة

- منذ بداية الأزمة الحالية في مصر، أثارت مصلحة مياه بلديات الساحل في غزة المخاوف إزاء التناقص السريع في مخزون الوقود في ما يقرب من 290 مرفقاً من مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة (205 آبار مياه، و42 محطة رئيسية لضخ مياه الصرف الصحي، و15 محطة في الأحياء لضخ مياه الصرف الصحي، وأربع محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي، و10 محطات لتحلية المياه، و15 محطة لرفع المياه) في أنحاء قطاع غزة. ونظراً لزيادة تدهور وضع الوقود، أفادت مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة والمنظمات الشريكة أنّ ما يقدر بحوالي 600,000 شخص داخل قطاع غزة قد لا تصلهم كميات كافية من المياه الآمنة وخدمات الصرف الصحي نتيجة لتزايد انقطاع الكهرباء ونقص الوقود.

- نتيجة لانخفاض إمدادات الكهرباء، اعتمدت مصلحة مياه بلديات الساحل اعتماداً كبيراً على مولدات الكهرباء الاحتياطية لتشغيل خدمات المياه ومياه الصرف الصحي. وركزت مصلحة مياه بلديات الساحل، خلال الأسابيع القليلة الماضية، ميزانيتها المحدودة على شراء الوقود من مصر لأنّه أرخص من الوقود الإسرائيلي. لكن المصلحة تواجه، نظراً لنقص الوقود ووضعها المادي الصعب، صعوبات في توفير حتى الحد الأدنى من كميات الوقود لاستمرار عمل مرافق مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة. إضافة إلى ذلك، إذا لم يتمّ توفير المزيد من احتياجاتها بصورة فورية، فإنّ مصلحة مياه بلديات الساحل لن تتمكن من تشغيل 25 محطة لتحلية المياه وبالتالي فإنّ 195,000 شخص (ما يزيد عن 10 بالمائة من مجمل عدد سكان غزة) سيضطرون لشراء الوقود من بائعين من القطاع الخاص لا يلتزمون بأي قيود تنظيمية. إضافة إلى ذلك يتهدد الخطر 150,000 شخص يعتمدون حالياً على 12 بئر مياه تعمل بمولدات احتياطية.

- لا تستطيع محطات ضخ مياه الصرف الصحي العمل بصورة فاعلة بسبب نقص الوقود. وتفيد مصلحة مياه بلديات الساحل أنّ 1,500 متر مكعب من مياه الصرف الصحي غمرت محطة بركة أبو راشد في جباليا وتمّ تفريغها في حوض مياه مجاور مخصص لمياه العواصف. وكان هنالك وضع مماثل عندما غمرت حوض خلف لمياه العواصف في جباليا مياه صرف صحي من مضخة تل الزعتر لمياه الصرف الصحي. إضافة إلى ذلك، تفيد بلدية بيت حانون أنّ إحدى محطات ضخ مياه الصرف الصحي صبّت المياه في منطقة مفتوحة في منطقة الوديان بسبب نقص الوقود لتشغيل المولدات الاحتياطية لنقل مياه الصرف الصحي لمحطة المعالجة. وهنالك مخاوف صحية وبيئية خطيرة على العامة بسبب هذا الوضع – إذ أنّ مياه الصرف الصحي تتسرب إلى التربة وتلوث المياه الجوفية كما أنّ مياه الصرف الصحي قد تفيض فتحات شبكة المجاري في الشوارع.

- ويؤثر نقص الوقود كذلك على عمل حافلات جمع النفايات الصلبة التي تنقل ما يزيد عن 1,500 طن من النفايات يومياً مكبات النفايات في أنحاء قطاع غزة.

## الصحة

- يبلغ حاليا مخزون 30بالمائة من الأدوية الحيوية و51 بالمائة من المستلزمات الطبية التي تستخدم لمرة واحدة مستوى الصفر في مستودع الأدوية المركزي التابع لوزارة الصحة في غزة. وبلغ مخزون نصف أدوية العلاج الكيميائي وأدوية أمراض العيون مستوى الصفر أيضا. إضافة إلى ذلك أصبحت المستلزمات الطبية التي تتبرع بها جهات مانحة وتنقل مباشرة عبر معبر رفح غير متوفرة عبر هذا المسار. وتفيد صيدليات قطاع غزة أنّه لا يتوفر لديها سوى مخزون ضئيل من بعض الأدوية الحيوية كأدوية العلاج الكيميائي والصرع وأدوية الأمراض العصبية الدماغية التي يكثر عليها الطلب بسبب نقصها في المستشفيات الحكومية، وتفيد إحدى الصيدليات أنّ هذا النقص هو الأعلى منذ عام 2006. ولا تتوفر معلومات حول أثر ذلك على المخزون من الأدوية لدى القطاع الخاص.

- لم يعبر سوى 129 مريضا عبر معبر رفح في الفترة ما بين الأول وحتى العاشر من أيلول/سبتمبر. وأغلق المعبر في الفترة مابين 11 و18 أيلول/سبتمبر وأعيد فتحه بصورة مؤقتة لمدة يومين. وخلافاً لذلك، عبر خلال حزيران/يونيو 4,000 شخص تقريباً لغايات العلاج الطبي سواء بتحويل من وزارة الصحة او بدون تحويل. وما زال الوضع عند المعبر غير مستقر ووصفت أوضاع السفر والمعاملة بأنها صعبة. وبلغت التحويلات الطبية في آب/أغسطس لمستشفيات القدس الشرقية (509) والمستشفيات الإسرائيلية (382) وهو أعلى مستوى لها خلال العام حتى هذا التاريخ، في حين أنّ التحويلات الطبية إلى مصر كانت الأدنى (113 تحويلاً).

- تعمل مستشفيات وزارة الصحة بأقل من 15 بالمائة من مخزونها من الوقود – أي مخزون يكفي لفترة تتراوح بين ثلاثة وسبعة أيام – لتشغيل مولدات الكهرباء، التي تعتمد عليها المستشفيات أكثر من أي وقت مضى نظرا لانخفاض انتاج محطة توليد كهرباء غزة. وبدأت السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة في إصدار كوبونات وقود تموينية للسيارات المرخصة، ومنها سيارات الإسعاف وغيرها من سيارات وزارة الصحة الحيوية. وحتى هذا التاريخ، تمّ تفادي وقوع أزمة بسبب تبرعات محدودة من الوقود من مصادر خيرية ومصادر من القطاع الخاص. وطبقت المستشفيات إجراءات تكيف أخرى كتأجيل إجراء العمليات الجراحية الاختيارية لتوفير

الكهرباء. بالرغم من ذلك، فإنّ أي مزيد من التدهور في الوضع الحالي سيكون له تبعات تمثل خطراً على حياة المرضى بما في ذلك انخفاض قدرة تشغيل وحدات علاج القلب والعناية بالمواليد الجدد، ووحدات غسيل الكلى (الديلزة) وغرف العمليات، والتصوير بالأشعة السينية وغيرها من الفحوصات التشخيصية، والعناية الطبية الأولية، ومرافق تبريد اللقاحات وخدمات نقل المرضى. وتتوقع وزارة الصحة أنّ تزودها المنظمات الدولية بمستلزمات طارئة من الوقود للمستشفيات الرئيسية.

## الأمن الغذائي

- نتيجة لنقص مواد البناء والوقود فقد آلاف العمال الذين يعملون في قطاع البناء والمواصلات وصيد الأسماك والزراعة، بالإضافة إلى التهريب عبر الأنفاق، جميع مصدر دخلهم أو جزءا منه.

- قبل تموز/يوليو، كان ينقل ما متوسطه 118 طناً من الأسماك إلى غزة عبر الأنفاق شهرياً ولكن صادرات الأسماك من مصر توقفت بالكامل (ويعود ذلك أيضا إلى زيادة نشاط القوات البحرية المصرية: أنظر قسم الحماية). وارتفعت أسعار الأسماك حيث ارتفع سعر الجمبري بمعدل الضعف. بالإضافة إلى ذلك، أوشك بدء موسم السردين إلا أنّ انخفاض وفرة الوقود الرخيص من مصر سيزيد من التكاليف على الصيادين: فمن بين 20 قارب صيد صغير كانت تعمل قبل الأزمة لا تعمل حاليا سوى خمسة قوارب. وتتوفر حاليا كميات غير كافية من الديزل منخفض السعر لتشغيل 6,000 بئر زراعية في أنحاء قطاع غزة مما سيؤثر على فلاحة المحاصيل الحالية وموسم الغرس الوشيك.

- وتفيد تقارير رصد السوق التي يعدها برنامج الأغذية العالمي أنّ مستوى أسعار السلع الغذائية ما زال مستقراً حتى الآن. بالرغم من ذلك، ناشد أصحاب المخابز السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة رفع أسعار الخبز بسبب ارتفاع أسعار الإنتاج بسبب نقص الوقود الرخيص من مصر. ويقدر برنامج الأغذية العالمي أنّه في حال إغلاق الأنفاق كليا فسيكون مستعداً لتلبية احتياجات 50,000 – 60,000 شخص إضافي من الغذاء.

## التعليم

- قد يؤدي نقص الوقود وفترات انقطاع الكهرباء إلى وقف عمل محطات ضخ مياه الصرف الصحي وتوفير مياه الشرب للمدارس. وتراقب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بالتعاون مع مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الوضع. ووفقاً لجدول الاستجابة للمخاطر التابع لمجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة فإنّ مبان ست مدارس (يدرس فيها ما يقرب من 1,800 طفل) تم تحديدها كمدارس عرضة للخطر بسبب قربها من محطات مياه الصرف الصحي.

- بسبب تأثير نقص مواد البناء توقفت أعمال البناء الجارية في 13 مدرسة تابعة لوزارة التربية والتعليم العالي وتأجل كذلك طرح مناقصات والتوقيع على عقود بناء 26 مدرسة جديدة. بالإضافة إلى ذلك، فمن المرجح تأجيل ترميم 76 روضة أطفال تعرضت لأضرار خلال تصعيد أعمال العنف في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، وتوقف كذلك العمل في بناء مبنى جديد في جامعة الأقصى. وما زالت أعمال البناء مستمرة في ثماني مدارس مولها بنك التنمية الألماني نظراً لوجود اتفاقية مع السلطات الإسرائيلية للسماح بعبور مواد البناء عبر معبر كرم ابوسالم / كيرم شالوم.

- تمّ تعليق تزويد الأثاث المدرسي لخمس مدارس جديدة بسبب نقص المواد الخام في غزة: ولا يُسمح لوزارة التربية والتعليم العالي كذلك نقل الأثاث المدرسي من الضفة الغربية لستة مدارس في غزة.

- ويتأثر وصول التلاميذ والمدرسين إلى المدارس بسبب نقص المواصلات نتيجة نقص الوقود، كما أنّ نقص إمداد الكهرباء يعني أنّ الكثير من المدارس لا تستطيع تشغيل مرافق الصرف الصحي. وأدى إغلاق معبر رفح كذلك إلى أن ما يقرب من 500 طالب مسجلون في جامعات في الخارج لم يتمكنوا من الالتحاق بمقاعد الدراسة خلال السنة الأكاديمية الجديدة.

## الحماية

- منعت القوات البحرية المصرية في تموز/يوليو أنشطة الصيد في الشاطئ الشمالي لشبة جزيرة سيناء بما في ذلك رفح لدواعٍ أمنية. وأفاد صيادو الأسماك في رفح أنّه منذ ذلك الوقت، أصبح الوصول إلى المياه المصرية التي اعتادوا الوصول إليها صعباً للغاية، ويتلقى الصيادون من حين إلى آخر تحذيرات بمكبرات الصوت لإخلاء المنطقة. وسجل خلال الأسابيع القليلة الماضية حادثان عنيفان على أيدي القوات البحرية المصرية كلاهما وقع داخل مياه غزة.

- أصيب في 30 آب/أغسطس صيادان بعد أن أطلقت القوات البحرية المصرية النار، بدون سابق إنذار، باتجاه قاربهما الذي أبلغ بأنه كان مبحرا في المياه الفلسطينية بالقرب من الحدود المصرية، واعتقل خمسة صيادين آخرون وأفادت أنباء باتهامهم بعبور الحدود البحرية المصرية وحكم عليهم بالسجن عاماً واحداً في محكمة عسكرية. وفي 14 أيلول/سبتمبر أطلق زورقان تابعان للقوات البحرية المصرية النار باتجاه قارب صيد فلسطيني مما أدى إلى تدمير محركاته وشباك الصيد. وأفيد أيضا أنّ القوات البحرية المصرية اعتدت على صيادين وأصابتهم.

بلغ مستوى تمويل عملية المناشدة الموحدة 60 بالمائة من مجمل التمويل حيث تم جمع 239.2 مليون دولار أمريكي من مجموع 400.8 مليون دولار امريكي مطلوبة. وحصلت المشاريع المخصصة لقطاع غزة والمشاريع المشتركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة على 184.1 مليون دولار أمريكي من مجموع 301.6 مليون دولار أمريكي طلبتها عملية المناشدة (أي 61 بالمائة)، بفارق يبلغ 117.5 مليون دولار أمريكي. ويبلغ متوسط مستوى التمويل لجميع المجموعات 56 بالمائة، حيث حصلت ثلاث مجموعات فحسب على مستوى تمويل أعلى من 50 بالمائة، في حين أن عددا من المجموعات ما زال مستوى تمويله متدنٍ للغاية. حصلت مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة على 26 بالمائة فحسب من الأموال التي طلبت أي أنّ عددا من التدخلات الرئيسية لمعالجة جودة المياه المتدنية، والوصول المحدود لمرافق معالجة مياه الصرف الصحي وسوء وضع مرافق الصرف الصحي في المدارس ما زالت تنتظر التمويل. أما بالنسبة لمجموعة الصحة (49 بالمائة تمّ الحصول عليها) فإنّ نقص التمويل ما زال يؤدي إلى نقص الأدوية والمستلزمات الطبية التي تستخدم لمرة واحدة وما زال يحدّ من تقديم الخدمات الصحية، أما بالنسبة لمجموعة التعليم فقد حصلت على 31 بالمائة فحسب من الأموال المطلوبة. وضمن قطاع الأمن الغذائي لم يحصل كل من قطاع الزراعة سوى على 42 بالمائة وقطاع النقد مقابل العمل سوى على 47 بالمائة فقط من التمويل المطلوب لهما.